ترامب بدأ الحرب والسلطات السعودية تدفع الثمن

بعدما أظهرت تداعيات التصعيد حدود الاعتماد الطويل على المظلة الأميركية، في وقت أثارت فيه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب حالة من الإحباط والتخبط لدى حلفائها، وفق ما أوردته صحيفة واشنطن بوست.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين عرب وغربيين أن حالة من الغضب والاستياء بدأت تتسع داخل التحالف بين واشنطن ودول الخليج، وفي مقدمتها السعودية والإمارات وقطر والكويت والبحرين، على خلفية استمرار الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، بالتزامن مع غياب رؤية أميركية واضحة بشأن المسار الدبلوماسي أو آليات حماية الحلفاء الذين باتوا يتحملون تبعات السياسة الأميركية في المنطقة.

ونقل التقرير عن مسؤول خليجي قوله: "ترامب بدأ هذه الحرب، ونحن من ندفع الثمن"، في تعبير يلخص حجم الارتهان الأمني والسياسي لواشنطن، فيما أشار إلى أن مستوى الغضب تجاه الولايات المتحدة بلغ مستويات غير مسبوقة منذ بدء الهجمات الأميركية والإسرائيلية على إيران في فبراير الماضي.

وتواجه السعودية، في هذا السياق، ضغوطا أمنية متزايدة بفعل الاستهدافات القادمة من أكثر من جبهة، بينها اليمن، الأمر الذي أعاد طرح علامات استفهام حول جدوى الترسانة العسكرية الضخمة التي أنفقت عليها الرياض مئات الملايين، ومدى قدرتها على توفير الحماية الفعلية في ظروف الحرب المفتوحة.

وفي هذا الإطار، وصف خبراء ومحللون، بينهم فراس مقصاد من مجموعة "أوراسيا"، سياسة ترامب تجاه المنطقة بأنها متقلبة وغير متوقعة، معتبرين أنها أسهمت في توريط حلفاء واشنطن في وضع أمني بالغ التعقيد.

كما أشارت الباحثة آنا جاكوبس إلى أن استمرار القواعد والوجود العسكري الأميركي في المنطقة قد يجعلها أقل أمنا وأكثر عرضة للانكشاف.

وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع محاولة سعودية لتنويع الشراكات الأمنية، من خلال اتفاقية مكة للدفاع المشترك مع تركيا وباكستان وإعادة تقييم جدوى الوجود العسكري الأميركي.

غير أن هذه التحركات تبدو، حتى الآن، أقرب إلى محاولة متأخرة لإعادة ترتيب الخيارات بعد سنوات من الارتهان للمظلة الأميركية، أكثر منها تحولا جذرياً في العقيدة الأمنية للسعودية ودول الخليج.

وتكشف مجمل هذه المعطيات أن اعتماد الرياض وعواصم الخليج على واشنطن لم يؤدِّ إلى بناء منظومة أمن إقليمية مستقلة، بقدر ما كرّس ارتباط أمن المنطقة بحسابات قوة خارجية.

ومع أول اختبار واسع، برزت الفجوة بين حجم الإنفاق العسكري السعودي والخليجي وبين القدرة الفعلية على حماية الأمن والمصالح الحيوية بعيدا عن القرار الأميركي.